حددت بالاتفاق مع الفريق الحكومي يوم 12مارس المقبل موعداً للجلسة الخاصة لمناقشة التأخر الحكومي في تنفيذ القوانين القائمة

الأولويات : مناقشة ملاحظات «المحاسبة» على أداء الجهات الحكومية في جلسة 12 الجاري

■ العبدالله : تم التأكيد على أهمية الانتهاء من تقارير اللجان البرلمانية ورفعها إلى المجلس لعرضها على جدول الأعمال

■ الزلزلة : أعضاء «التشريعية» أبلغونا انه حتى الآن لم يردهم أي تعديل نيابي على قانون محكمة الأسرة

الجانب الحكومي أثناء الاجتماع

اعضاء مجلس الأمة أثناء الاجتماع «تصوير: صالح محمد»

كتب مصطفى كامل

حددت لجنة الاولويات بالاتفاق مع الفريق الحكومي يوم الخميس الثاني عشر من مارس المقبل موعداً للجلسة الخاصة لمناقشة التأخر الحكومي في تنفيذ القوانين القائمة واصدار اللوائح التنفيذية لبعض القوانين فيما اقرت ان تتم مناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة على اداء الجهات الحكومية في جلسة يوم الخميس المقبل في الثاني عشر من فبراير .

من جانبة قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله الصباح انة تم الاتفاق على جدول اعمال الجلسة المقبلة مع لجنة تحديد الاولويات البرلمانية في اجتماع امس.

واضاف عقب حضوره اجتماع لجنة الاولويات البرلمانية بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير التخط د. علي العمير ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة التخطيط والتنمية هند الصبيح انه تم التاكيد علي اهمية الانتهاء من تقارير اللجان البرلمانية المعنية ورفعها الي المجلس لعرضها علي جدول الاعمال حتي يتم مناقشتها واقرارها .

آملا العبد الله ان يستطيع المجلس والحكومة الانتهاء مما تم الاتفاق عليه.

وقال رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب د. يوسف الزلزلة في تصريح صحفي عقب إجتماع اللجنة، ان اللجنة عقدت إجتماعها امس بحضور ممثلي الحكومة للاتفاق على جدول الاعمال للجلسة المقبلة لمجلس الأمة وتم الاتفاق على مجموعة من الإقتراحات بقوانين لتكون لها أولوية الاقرار في هذه الجلسة .

واوضح الزلزلة ان الجلسة المقبلة في بدايتها ستكمل مناقشة تقارير لجنة حماية الاموال العامة وديوان المحاسبة بشان طلبات التحقيق ومن تم التصويت عليها بالاحالة للحكومة مبينا انه سيليها بالنسبة للتشريعات وفق ترتيب أولويتها هو المداولة الثانية لقانون محكمة الاسرة الذي اقر في مداولته الأولى وتم إحالته للتشريعية نظرا لوجود مجموعة من التعديلات عليه من قبل الاخوة الزملاء.

وكشف الزلزلة عن ان اعضاء التشريعية البرلمانية ابلغوا لجنة الاولويات انه حتى اليوم لم يردهم اي تعديل نيابي على القانون متمنيا من زملاءه النواب ممن لديه اي تعديل على قانون محكمة الاسرة تقديمة للجنة التشريعية قبل موعد اقرار بالجلسة المقبلة ليتم اضافته ضمن التقرير.

وتابع الزلزلة كما سيلي هذا القانون كاولوية تشريعية الاقتراحات بقانون بشان انشاء شركة اخرى للمواشي ثم المرسوم الخاص بتاجيل انتخابات المجلس البلدي وهو مرسوم قديم لم يصوت عليه المجلس ثم سيشرع المجلس بمناقشة مشروع قانون الخطة الخمسية للحكومة لخمس سنوات وكذلك الخطة السنوية.

واستحسن الزلزلة ان يتم تقديم واعداد الخطة الخمسية والسنوية ومشروع قانون الميزانية العامة للدولة في وقت واحد وبما عكس الميزانية على الخطة وهو يعد انجاز بالنسبة للحكومة .

أكد أن ملاحظات تقارير ديوان المحاسبة لم تتغير منذ سنوات

الدويسان يطالب وزير الأوقاف بفتح ملفات التجاوزات في هيئة شؤون القصر

■ تجاهل هذا الملف المهم من قبل وزراء الأوقاف المتعاقبين يعطي انطباعاً بأنهم إما راضون بها او متقاعسون

■ أموال اليتامى يجب ان توضع وتصرف في موضعها لا أن تهدر أو تحبس من دون أن يستفيدوا منها

■ لماذا لايتم سداد مستحقات من بلغوا سن الرشد من الأرصدة المتبقية لكل من الاحتياطيات والأرباح ؟

■ الهيئة تمنع الزكاة عن الأموال بسبب مضحك وهو إنها لم تجد مستحقا واحداً في الكويت

فيصل الدويسان

طالب النائب فيصل الدويسان وزير الاوقاف يعقوب الصانع بفتح ملفات التجاوزات في هيئة شؤون القصر والتي يعجز عن حملها أولو العصبة من الرجال اذ ان ملاحظات تقارير ديوان المحاسبة لم تتغير منذ سنوات ما يعني عدم تلافي اي تجاوز في هيئة تعني باموال الايتام .

واعتبر الدويسان ان تجاهل هذا الملف المهم من قبل وزراء الاوقاف المتعاقبين يعطي انطباعا بانهم اما كانوا راضين بها او متقاعسين عن اداء دورهم وهذا ما لا نرضاه للوزير الصانع ونتمنى ان لا تلصق به تهما كهذه.

واضاف الدويسان الغريب ان هيئة القصر والى الان لا تعير تقارير ديوان المحاسبة اي اهتمام وكانه لا حسيب ولا رقيب عليها

فاموال اليتامى والتي هي في ذمة الوزير الصانع يجب ان توضع وتصرف في موضعها لا ان تهدر او تحبس من دون ان يستفيد منها هؤلاء الايتام

واوضح الدويسان ان الملاحظات والتجاوزات في الهيئة اكثر من ان نستطيع ذكرها ومنها عدم سداد مستحقات القصر ممن بلغوا سن الرشد من الارصدة المتبقية لكل من الاحتياطيات والارباح.

وتابع الدويسان والاغرب والذي لا يمكن ان يصدقه عقل ان الهيئة تمنع الزكاة عن الاموال بسبب مضحك وهو انها لم تجد مستحقا واحدا في الكويت كلها .

واضاف ان الهيئة قامت بالفترة الاخيرة بتدوير بعض مبالغ الزكاة المستقطعة من المشمولين برعاية القصر عبر تحويلها من سنة الى اخرى من دون ان يتم صرفها وهذا لا يجوز شرعا ولا قانونا فالزكاة لابد من صرفها آخر السنة على القصر المحتاجين والفقراء واذا وجد فائض يتم تحويله الى بيت الزكاة وهذا ما لم تقم به الهيئة .

وختم الدويسان بان ملف هيئة القصر متخم بالتجاوزات خاصة انها تدير اموالا تقدر بالملايين تابعة لأيتام يجب ان نخاف الله فيهم واذا لم يتحرك الوزير الصانع فسيكون لنا موقف ولن نترك هذا الملف يطويه نسيان او تجاهل وزارة الاوقاف .

للوقوف على احتياجاتها

العيسى والعدواني زارا بعض مدارس منطقة صباح الناصر

بدر العيسى

عبدالله العدواني

قام النائب عبد الله العدواني يرافقه وزير التربية والتعليم العالي الدكتور بدر العيسى بزيارة بعض مدارس منطقة صباح الناصر وذلك للوقوف على احتياجات هذه المدارس ورغبة الأهالي بإنشاء مدرسة متوسطة واخرى ثانوية للبنين في المنطقة .

وقد وعد الوزير العيسى بتذليل كافه الصعوبات التي تواجه مدارس المنطقة والعمل على التنسيق بشان احتياجاتها ومتابعة موضوع انشاء مدرستين متوسطة وثانوية للبنين تخدم ابناء منطقة صباح الناصر .

في ظل الاستهتار من قبل فئة الشباب

الهرشاني : تركيب كاميرات مراقبة أمنية في المنشآت والطرق فكرة صائبة

اعتبر النائب حمد الهرشاني رغبة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بتقديم مشروع قانون بنظم وضع وتركيب كاميرات واجهزة مراقبة امنية في المنشآت والطرق والاسواق المركزية فكرة صائبة وخطوة موفقة في الاتجاة السليم خصوصا في ظل الاستهتار من قبل فئة الشباب .

وقال الهرشاني ان هناك شبابا استمراوارالتعدي على مرافق الدولة متمنيا الاسراع في تقديم المشروع الحكومي ليتسنى الى المجلس الامة حتى يتم تجهيزه واقراره .

ودعا الهرشاني الى عدم مجاملة المستهترين الذين تمادوا في التعدي على المال العام وضرورة تطبيق القانون على الجميع .

معتبراً الازدحام المروري صداعاً مزمناً ينسف جهود التنمية

الكندري يستعجل وزير الأشغال إصدار لائحة قانون هيئة الطرق والنقل

■ الحديث عن التنمية مع هذا الازدحام هو حديث إنشائي لايتجاوز الورق

■ الإحصائيات الرسمية تشير إلى ازدياد أعداد المركبات إلى أكثر من 1.6 مليون

فيصل الكندري

طالب النائب فيصل الكندري من وزير الأشغال العامة وزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم سرعة انجاز اللائحة التنفيذية لقانون هيئة الطرق البرية والنقل العام.

مؤكدا أن القانون اشتمل على صلاحيات واسعة للهيئة المزمع إنشائها في خصوص تنظيم الطرق وحل المشكلة المرورية التي اصبحت ظاهرة وصداعا في الشارع الكويت وتنسف كافة الجهود المبذولة لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري أو ربما يكون هذا الازدحام المروري من أهم أسباب الإخفاق الحكومي في استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية وتقلص خيارات تنويع مصادر الدخل.

ورأى الكندري أن الحديث عن التنمية مع هذا الازدحام المروي هو حديث إنشائي لايتجاوز الورق وبمثابة حلم صعب المنال.

فالإحصائيات الرسمية تشير إلى ازدياد أعداد المركبات إلى أكثر من 1.6 مليون مقابل 3.6 ملايين من السكان مامفاده سيارة لكل شخصين تقريبا.

كما أن ما بين 120 ـ 130 الف سيارة تدخل البلاد سنويا،في وقت مساحات الطرق كما هي بل أن وزارة الداخلية أكدت من قبل أن من أهم أسباب الازدحام هو ضيق المساحة المكانية للطرق داخل المناطق المأهولة حيث أن ما يقارب 8% هي المنطقة المأهولة بالسكان والخدمات منها 3 في المئة مساحة الطرق.

وقال الكندري أن مجلس الأمة حقق انجازا بإصدار قانون هيئة الطرق من أجل وضع حد لحالة الازدحام المروري .

فقد كفل القانون للهيئة جميع الصلاحيات والاختصاصات لإدارة منظومة النقل ومنها وضع الحلول الاستراتيجية والتنفيذية ونظم المتابعة لمعالجة مشاكل الطرق وتنفيذ اجراءات السلامة المتعلقة بمعالجة مناطق الحوادث المتكررة وتحسين تصاميم الطرق وخدمات النقل وتطويرها حسب المواصفات العالمية الحديثة وتطوير خدمات النقل الجماعي ووضع معايير الفحص الفني لجميع المركبات وتطويرها وإدارتها والإشراف على مراكز الفحص الفني وترخيصها وفحص أنظمة النقل الجماعي والتأكد من سلامتها وتصميم وتنفيذ والإشراف على أنظمة النقل الجماعي ووضع المعايير ونظام متكامل لاستخراج وإصدار وتجديد رخص القيادة ومراقبتها وإدارتها والإشراف عليها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ورأى الكندري أن الإسراع بتطبيق قانون بشأن هيئة النقل البري من شأنه حل مشكلة المرور المستعصية كونه يجعل جهة مركزية واحدة تقوم بالتخطيط والتجهيز والصيانة والمتابعة لجميع مشاريع الطرق السريعة والرئيسية والنقل بكافة أنواعه بحيث تتفرغ وزارة الداخلية ممثلة بالادارة العامة للمرور للرقابة المرورية وتطبيق قانون المرور وتطبيقها على المرور،من شأنه المساهمة بشكل فعال في التخفيف من حدة الازدحام المروري.

جمعية الصحافيين الكويتية

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية وانتخابات مجلس الإدارة لجمعية الصحافيين

تدعو جمعية الصحافيين الكويتية الزملاء أعضاء الجمعية المسددين لاشتراكاتهم لعام 2015 لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الإثنين الموافق 2015/2/16 بمقر الجمعية بالشويخ وفي حال عدم توافر النصاب القانوني المقرر للانعقاد فسوف يؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة ثم يعقد بعدها بأي عدد من الحضور حسب المادة 29 من النظام الأساسي للجمعية.

وسوف تجرى الانتخابات لاختيار سبعة أعضاء لمجلس الإدارة للعامين المقبلين 2015 – 2016 يوم الثلاثاء الموافق 2015/2/17 بمقر الجمعية اعتبارا من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء يتخللها فترة استراحة من الساعة 2 إلى 4 ظهراً للغداء.

علما بأن حضور الجمعية العمومية والمشاركة في التصويت لا يتم إلا بعد تسديد الاشتراك السنوي والذي تحدد له نهاية دوام يوم الاثنين الموافق 9 فبراير 2015 كآخر موعد لتسديد الاشتراك والمشاركة في الجمعية العمومية والانتخابات.